جامعة مولود معمري–تيزي وزو

مخبر الممارسات اللغوية

# مجلة

# الممارسات اللغوية

العدد الخامس (05)

2011

# ثورة شوقي ضيف على التراث النحوي القديم.

أ. عقيلة لعشبي
جامعة تيزي وزو.

يُعدُّ الرّئيس السّابق للمجمع المصري الدّكتور أحمد شوقي عبد السّلام ضيف الشّهير بشوقي ضيف (1910 ـ2005) أهمّ رُوّاد الحركة التيسيرية في العصر الحاضر، لما له من إسهامات ومشاريع بسّطت من علم النحو القديم للمبتدئين والمتخصصين معاً، وصوّغت أقيسة جديدة في اللّغة العربية للدلالة على الحضارة، وزكّت استعمالات عصرية حديثة بقبولها على أنّها عربيّة فصيحة في آراء تناثرت في خمسين مؤلفاً علمياً وأدبياً.

واشتهر ضيف بكونه قد أحيا من مقبرة المخطوطات كتاباً ثمينًا عن المذهب الأندلسي الظّاهري في النّحو وهو "الرّد على النحاة" لابن مضاء القرطبي تـ592هـ، الذي اعتبره فيما بعد فَراءَ "مشاكل" النحو البصري، والإعراب والتقديرات المكلّفة، وإمام النّحو المصحّح، مستنيرا به، وبأئمة الكوفيين الكسائي والفراء خاصة في "تجديد النحو" و"تيسيرات لغوية"، التي لم تخف نزعته الكوفية، وولعه الشديد بابن مضاء على أنّه "المعجزة المُخَلِّصة".

وقد تبنّى ابن مضاء فكرة داود بن خلف الظاهري القائلة بالاكتفاء بظاهر النصوص وسطحيّتها في الشرح، بالاعتماد على الظاهر دون الباطن والمقدّر، فرفض العوامل المقدّرة لعدم ظهورها في الجملة، وغيرها ممّا شابه ذلك، وقد سار ضيف في كتابه "تيسيرات لغوية" في هذا الاتجاه حيث زعم تصحيح بعض القواعد فمدّ قياس ابن مضاء برفضه للمعمولات المقدّرة أيضا وهذا في التالي من الحديث.

زعم ابن مضاء وبعده ضيف أنّ الفعل الثلاثي الماضي الواقع خبرا لمبتدأ في نحو **زيدٌ قام - هندٌ قامت** لا يحتاج إلى فاعلٍ مستتر، بل يقال فيهما إنّ الفعل قد دلّ على الفاعل بمادته، وهذا دون تقديره، بعلة أنّ **زيدٌ قامَ** بمثل **زيدٌ قائمٌ** فكما لا نقدّر في **قائم** فاعلاً ينبغي ألاّ نقدّره أيضاً في **قام** .

أمّا حين يظهر في نحو **قام زيدٌ - قاما - قاموا** - ... فالفعل هنا قد ولاه فاعلٌ بارزٌ، فلا يُحذف حينئذٍ .

وزاد ضيف على هذا أنّ الفاعل في صيغة **زيدٌ قام** مستتر جوازا، ومعنى الجواز أنّه يجوز حذفه من الإعراب، لأنّه مفهوم من السياق.

وأمّا عن المضارع فيُستغنى عن إعراب الفاعل مع: **أنا - أنتَ - نحن** في نحو **أَكْتُبُ - تَكْتُبُ - نَكْتُبُ**، وسائر ما يُضمَر مع المضارع نحو **يَكْتُبُ وتَكْتُبُ ويَكْتُبنَ وتَكْتُبنَ** على رأي ضيف، لأنّا حين نسمع شخصا يقول **أَكتُبُ** نعلم أنّه يتحدث عن نفسه وأنّه بصدد الكتابة، وأخذ هنا ضيف برأي علماء اللّغة السامية في أنّ **الألف** في **أَكْتُبُ** مُقْتطعة من **أنا**، **والنون** في **نَكْتُبُ** مقتطعة من **نحن**، **والتاء** في **تَكْتُبُ** مقتطعة من **أنتَ**، فلا داعي إذن لإعراب الفاعل، وأنّ الفعل قد دلّ على الفاعل بأحرف الزيادة الداخلة عليه.

وفي نحو تَكْتُبَان - تَكْتُبُون - تَكْتُبِينَ - .. الفواعل ظاهرة غير مقدّرة، فلا يمكن بحال من الأحوال إلغاؤها.

وعن الأمر يلغى الفاعل من الإعراب مع المفرد المخاطب في نحو **اُكْتُبْ** .

كان هذا باختصارٍ شديدٍ رأي زعيم الظاهرية النحوية ابن مضاء ومناصره ضيف، اللذين وجّها سهام الحرب إلى الاستتار الجوازي في نحو **زيدٌ قام**، والوجوبي في الأفعال المضارعة، غير أنّ ما يؤخذ عليهما في هذا الموضع كثيرٌ، لأنّ ما رفضاه في نحو **زيدٌ قام** هو ما يُسمى عند النحويين البصريين والكوفيين ومن والاهم بـ**"العائد"** الذي يعود على المبتدأ حين يكون الخبر جملةً وهو عنصرٌ مهمٌ أكّد على وجوب إعرابه أيضا نحاة مصر المتأخرين كابن مالك

الطائي تـ672هـ وابن هشام الأنصاري تـ761هـ، حيث إنّ المبتدأ يطلب خبراً، وفي حال كون الخبر جملةً لابدّ من عائدٍ مضمرٍ أو ظاهرٍ يعود على المبتدأ بالمعنى ليربط بينهما، فكيف السبيل إذن إلى حذفه وهو الرابط الأساس بين المبتدأ والخبر؟

أما حين قال بأنّ ابن مضاء لا يُفرق بين **زيدٌ قائمٌ** و**زيدٌ قامَ**، فكما لا نقدر ضميراً في **قائم** ينبغي إذن ألاّ نقدره في **قامَ**، هفوة لم تستند إلى تعليلٍ مقنعٍ، لأنّ الأسماء لا تُشبَّه بالأفعال، إلاّ إذا كانت من بعض المشتقات المعرفة أو المنوّنة أو المسبوقة بأدوات المعاني، فتعمل عمل أفعالها فيما والاها من معمولات، ولم يقل أحدٌ بأنّها تلغي معمولاتها أو تستغني عنها، إلاّ ما ذكره ابن هشام في شرح قطر الندى عن حذف فاعل المصدر المنوّن في قوله تعالى في سورة البلد: **"أو إِطعامٌ في يومٍ ذي مسغبةٍ يتيماً ذا مقربةٍ"** حيث لم يظهر في الجملة لكن قدّره بقوله **أو إطعامه يتيماً**، ولم يقل بحذفه كلياً، لذا فوجه الشبه بين **قائم** و**قام** في مثال ابن مضاء منعدمٌ. واستند ضيف في تعليله أيضا على أنّ النحويين يعربون الفاعل في ماضي الغائب والغائبة في **زيدٌ قام** - **هندٌ قامت** على أنّه ضميرٌ مستترٌ جوازاً، يعني أنّه جائز الإضمار لا واجب، لذا حقّ له حذفه، لإراحة الدارس، لكنَّ ما غفل عنه هو حين تحدّث عن حذف فاعل الأفعال المضارعة في أكتُبُ - تكتُبُ - نكتُبُ لم يقف بالشرح في أنّ هذه الأفعال تطلب فواعل مستترة وجوباً لا جوازاً وبالتالي فقد عمّم قاعدته الجديدة القائلة بحذف فاعل الماضي الغائب والغائبة المستتر **جوازاً** لتشملَ فواعلَ المضارع المستترة **وجوباً** وكذا الأمر المستتر **وجوباً** في **اُكتُبْ**، دون رأيٍ سديدٍ أو تعليلٍ مقنعٍ.

وجرّه الحديث هنا إلى ما ذهب إليه علماء اللغة السامية في أنّ الفواعل المضمرة يُستغنى عنها لأنّها قد دلّ عليها أحرفٌ اِقْتُطعت من الضمائر، كألف أنا في أكتُبُ وتاء أنتَ في تَكتبُ ونون نحن في نكتبُ، بمعنى أنّ هذه الأحرف تصير برأيه **معمولات**، لكن أليست **عوامل** حرفية في رفع المضارع ؟ تُجمع في

"أنيت"، وما غفل عنه أيضاً أنّ **الياء** في **يَكْتُبُ** أاِقْتُطِعَت من **هو** ؟ ومِمَ اقْتُطِعَت إذن **تاء تَكْتُبُ**، **وياء يَكْتُبنَ** مِن **هي وهن** ؟

كل هذا برأيي يحتاج إلى إعادة النظر فيما أسماه ضيف بـ "استغناء الفعل الثلاثي بمادته عن الفاعل في صيغ مطردةٍ"، لأنّ الفعل لا يستغني عن فاعله مهما كان، بل يستغني عن المفعول في صيغة اللازم، لأنّ الفعل والفاعل كالدليل اللغوي لسوسور، ورقة واحدة بوجهين: دال ومدلول كحال الفعل والفاعل وجهين لورقةٍ واحدةٍ تمثل عماد الجملة.

وراح في باقي الحديث يضرب صيغًا مطردةً غاب عنها الفاعل منها باب **أفعال الاستثناء**: لا يكون ـ ليس ـ خلا ـ عدا ـ حاشا ، وما اِقترن بها ما في نحو: ما خلا ـ ما عدا ـ ما حاشا، وكلها برأيه أفعالٌ لا تحتاج إلى فواعلَ في نحو: **قام القوم خلا ـ عدا ـ حاشا زيداً**، وكذا في: **قام القومُ ما خلا ـ ما عدا ـ ما حاشا زيداً**، وفي نحو: **قام القوم لا يكون ـ ليس زيداً** لتكلّف البصريين والكوفيين في تقديره، دون الفراء الذي تبرّأ منه لصعوبة إيجاده، فأخذ ضيف برأيه تسهيلاً على الدارس.

غير أنّ ما جدّده ضيف في باب الاستثناء يشرد عن مذهب البصريين ومعظم الكوفيين والمتأخّرين، حيث إنّ سيبويه يجعل **عدا** و**خلا** أفعالاً لا تؤنّث ولا تذكّر كالأفعال الجامدة، وإن جُرّدت من **ما** تجرّ وتنصب، وقد عدّها أيضا ابن مالك من حروف الجر، أمّا **حاشا** عند سيبويه وابن مالك فحرفَ جرٍ فقط لا تقترن بها **ما** أبدا، تجرّ ما بعدها فقط وإن اِجتمعت ما والنصب فيها نحو **أتوني ما حاشا زيداً** لم يكن كلامًا ولم تقل به العرب الفصيحة إلاّ ما زعمه الفراء.

ومعنى ما سبق أنّ سيبويه وابن مالك يجعلان من **عدا** و**خلا** قسما مشتركا بين الفعل والحرف، الشيء الذي غفل عن ذكره ضيف الذي جعلها

أفعالاً فقط. أمّا إن نصبت واقترنت بـ **ما**، فالوجه فيها إضمار الفاعل لا محالة على نقيض ضيف الذي أراح الدارس منه كلياً.

أما عن **لا يكون** و**ليس** فهي أفعال تجري مجرى الأفعال الناقصة على مذهب ابن هشام وابن مالك، فانتصاب منصوبها في نحو **قام القوم لا يكون - ليس عمراً** على أنّه الخبر، وتحتاج إلى اسمٍ مستترٍ فيها على أنّه **اسمها**، وليس **فاعلاً** لها، فهذا كلّه ما غفل عنه ضيف غير مبالٍ بمذهب البصريين ومَن سلك مسلكهم من البغداديين والمصريين، محتذياً في آرائه حذوَ المُجدّد الذي لا ينبغي أن يُطفئ النور الذي وُهب له لاكتشاف الجديد، رافضاً التّبعيّة لأئمة البصريين، متمرداً عليهم، وعلى مناهجهم، ومن تبعهم، مثلما فعل ابن مضاء قبل قرون خلت.

واطردت قاعدته الجديدة القائلة بحذف الفاعل من الإعراب على كلٍ من فعلي التعجب **ما أَفْعَلَهُ - أَفْعِلْ به**، لكثرة تقديرات النّحويين، إذ حذا هنا حذو الكسائي الذي اعتبر **ما** تعجبية لا موضع لها من الإعراب، وبالتالي يكون فعلها فارغاً من الضمير المستتر الفاعل العائد عليها، ولحل هذه "المشكلة" - كما يقول ضيف - الحلُ مفتاحه هو رأي ابن مضاء في أنّ الفعل قد استغنى عن الفاعل لدلالته عليه بمادته في نحو **ما أحسن الرياض**، فأحسن لا فاعل له والرياض مفعول به.

ونفس التقدير في صيغة **أفعل به** إذ فيه تكلفٌ شديد التّعقّد في تقدير الفاعل لما للصيغة من تَغيّر فعلها من ماضٍ إلى أمرٍ ودخول الهمزة عليها والباء على الفاعل الأصلي، والحل بسيطٌ عند ضيف يستدعي فقط العودة إلى ابن مضاء بالقول باستغناء الفعل عن فاعله ودلالته عليه، ببساطةٍ تامةٍ.

غير أنّ ما زعمه ضيف في هذا الباب من أنّ **ما** ليست بمبتدأ وبالتالي لا تتحمل ضميراً مستتراً في خبرها عائداً عليها بالمعنى مثلما قال الكسائي قد اِعتُرض عليه بإجماع النحويين على اسميتها كمبتدأ، وبالتالي فأفعال التعجب

يستتر فيها الفاعل وجوباً، ولا يُحذف، وإن بدا على أنّه محذوفٌ، فهو مضمرٌ واجبُ الإعراب، مثلما قال ابن هشام في شرح قطر الندى من أنّ فاعل **أَبْصِرْ** في قوله تعالى في سورة مريم : " **أَسْمِعْ بِهِم وأَبْصِرْ** " محذوف، لدلالة القرينة اللفظية الأولى **بهم** عليه ـ وهو في موضع رفع على الفاعلية ـ فقد حُذف هنا فقط لتفادي التكرار، لكنّه موجودٌ.

وقد أكّدَ على أنّه لا يُحذف، بل يستتر دوماً في نص قوله في شرح شذور الذهب: " **ذكرت خمسة أحكامٍ يشترك فيها الفاعل ونائب الفاعل أولهما أنّهما لا يُحذفان، وذلك لأنّهما عُمدتان، ومنزلان من فعلهما منزلة الجزء، فإن ورد ما ظاهره أنّهما فيه محذوفان فليس محمولاً على ذلك الظّاهر، وإنّما هو محمولٌ على أنّهما ضميران مستتران** ".

وبالتالي فإنّ تكلّف النّحويين البصريين والكوفيين في تقدير الفاعل هنا لا ينبغي أن يكون مبرّراً لضيف للتّخلي عنه.

وتحدّث في باب التنازع حيث قال باستغناء الفعل عن الفاعل في الفعل الأول، وأنشد في هذا السياق بيتاً من شواهد سيبويه قال فيه سيبويه إنّ الفعل قد استغنى عن فاعله لعلم المُخاطَب به من الكلام، ورأى الكسائي نفس ذلك في شرحه لبيتٍ شعري بقوله إنّ الفاعل حُذف لدلالة قرينةٍ لفظية عليه في الكلام، وظاهر كلامهما باختصار يشترط وجود قرينةٍ معنويةٍ أو لفظيةٍ مضمرة دالة على الفاعل، وبالتالي فهو مفهومٌ من السياق، وموجودٌ كعنصرٍ لغوي، وهذا ما لم يشترطه ابن مضاء وضيف حيث اعتمدا فقط على ما هو ظاهرٌ وبارزٌ، دون تقدير عناصر مضمرة في الكلام.

وقال الكلام نفس في الأفعال المكفوفة بـ **ما** نحو **قلّما ـ كثرما ـ طالما** وفي **الفعل المبني للمجهول الذي تلاه جار ومجرور**، حيث أراح الدارس من تقدير فواعلها وكذا النائب عن الفاعل المستتر، والكلام لا يستدعي الوقوف عليها لوضوح الفكرة المراد إبرازها.

وذيّل بحثه بشواهدَ لقراءات قرآنية أكثرها منتقاة من المحتسب لابن جني، وأخرى شعرية، وأحاديث نبوية زعم فيها غياب الفاعل عن الفعل، والذي قد دلّ عليه حتمية الحال أو المقام، على كل حالٍ، في نحو قراءة قوله تعالى في سورة ص: "**حتى توارت بالحجابِ**" أي **الشمس،** وقراءة قوله تعالى في سورة الواقعة: "**ولولا إذا بلغت الحلقوم** " أي **الروح**، وغيرها من القراءات.

والملاحظ أنّه قد قدّر هنا لهذه الأفعال فواعل مستترة (الشمس والروح) ومع ذلك فقد راح يُؤيّد الكسائي وابن مضاء في عدم تقدير الفاعل، ثم راح ينشد شواهد أخرى عن أفعالٍ لم تكن من باب الاستثناء، ولا من التعجب، ولا المكفوفة بما، ولا عن التنازع ـ التي كانت موضوع الدراسة ـ وقد ضرب شواهد لأفعال رباعية، وقد ضمّ كل من **قلّما ـ كثر ما ـ طالما** غير الثلاثية إلى بحثه تحت عنوان "استغناء الفعل الثلاثي بمادته عن الفاعل في صيغ مطردة".

لكنْ رغم هذه النقائص والهفوات، ونظرا لمّا يتمتع به ضيف من وزن علمي ثقيل ومسيرة علمية حافلة بالإنجازات في تاريخ المجمع المصري، فإنّه حين تقدّم بهذا البحث، في خطوة لتيسير النّحو وتجديده للناشئة، وافق المجمع عليه وأدرجه ضمن قراراته، في دورته الرّابعة والخمسين، بعنوان "الاستغناء عن الفاعل في أفعال الاستثناء والتعجب وقلّما وكثر ما وطالما وكذلك الفعل الأول من باب التّنازع ".

ومعلوم أنّ القرار المجمعي هو ما يُقبل ويُزّكى في المؤتمر السّنوي للمجمع، من قِبل جلّ أعضاء المجمع، وهو ليس كقرار اللجنة العلمية وقرار المجلس، إذ يتمتع قرار المجمع على نقيض قراري اللجنة والمجلس بأحقيّة تشريعه وتزكيّته من قِبل إتحاد المجامع اللغوية العربية، وكذا وجوب تمثله في جميع الأقطار العربية، لكن رغم ذلك فإنّ بحث ضيف الذي عُدَّ "قرارا مجمعيا" لم يُشرّع ولم يُتمثّل في الأقطار العربية، وعلى سبيل المثال فإنّ الكتب المدرسية الجزائرية لم تستفد منه، لأنّ إدراج مثل هذه التجديدات في الكتب يُعدّ مغامرةً

جريئةً في وجه "الإمبراطورية البصرية العظمى" والمسار التقليدي عموما، فيها تخوّف من النتائج التي قد لا يُحمد عقباها على المدى البعيد، لذا فمحاولات أئمة الكوفيين وابن مضاء التي احتضنها ضيف تبقى "حركات تحررية" ضد الصرح النحوي القديم المُحْكَم الذي شيّده البصريون، تُخمدُ في آخر المطاف، مهما كبرت.

**<u>المصادر والمراجع:</u>**


- ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، تح: ح الفاخوري ط 4. بيروت: 1996، دار الجيل.

- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تأليف: محمد محي الدين عبد الحميد، د ط . بيروت: 1988، المكتبة العصرية.

- أحمد مختار عمر، في أصول اللغة، ط 1. القاهرة: 2003، دار المعرفة الجامعية، ج 4.

- المكودي، شرح المكودي على الألفية في علمي الصرف والنحو، تح: عبد الحميد هنداوي، ط 1. بيروت: 2001، المكتبة العصرية.

- سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، ط 3. القاهرة: 1988، مكتبة الخانجي، ج 2.

- شوقي ضيف، تيسيرات لغوية، د ط. مصر: د ت، دار المعارف.